

تقييم أداء المصارف

تسعى المصارف التجارية لتقييم أدائها الخاص بشكل دوري للوصول إلى تحديد نتائج القرارات السابقة التي قامت الإدارة باتخاذها في مجالات مختلفة، وبما يسمح بإدخال التغييرات حيث يكون ذلك مناسباً. ومن أجل تقييم عمل المصارف التجارية يتم الاعتماد على عدد من العناصر المأخوذة من قائمة الدخل ومن أهمها: (الشعار ، ٢٠٠٥م ، ص ٢٧١)

أولاً- إجمالي دخل الفائدة Gross Interest Income:

يمكن تعريف إجمالي دخل الفائدة، بأنه ذلك الدخل الذي يحصل عليه المصرف من الموجودات المتنوعة المولدة للفوائد. ومن العوامل التي تؤثر على هذا الدخل :

- أسعار الفائدة السائدة في السوق، ذلك أن ارتفاع أسعار الفائدة تنعكس على ارتفاع هذا الدخل، والعكس صحيح .
- تركيبة الأصول التي يمتلكها المصرف .

ثانياً- إجمالي مصاريف الفوائد Gross Interest Expenses:

تمثل إجمالي مصاريف الفوائد، الفوائد التي يتكبدها المصرف على الإيداعات لديه وعلى الأموال التي يقترضها بمناسبات مختلفة. ويتأثر هذا العنصر بأسعار الفائدة السائدة في السوق وبتركيبة الخصوم في المصرف .

ثالثاً- صافي دخل الفوائد (هامش صافي الفائدة) Net Interest Income :

يمثل صافي دخل الفوائد أو هامش صافي الفائدة الفرق بين إجمالي دخل الفائدة وإجمالي مصاريف الفائدة، ويقاس كنسبة مئوية من الموجودات. وهذا الهامش يكون مرتفعاً في المصارف الصغيرة وينخفض في المصارف الكبيرة ومصارف مراكز المال، وذلك لأن مصاريف الفائدة في المصارف الكبيرة تكون أكبر.

وتصنف المصارف من حيث الحجم إلى الأنواع الآتية:

- ١- المصارف الصغيرة: وهي المصارف التي لا تتجاوز قيمة أصولها ٣٠٠ مليون دولار.
- ٢- المصارف المتوسطة والكبيرة.
- ٣- مصارف مراكز المال التي توجد في المدن الكبيرة.

رابعاً- الدخل غير التشغيلي Non Interest Income:

الدخل غير التشغيلي هو الدخل الذي تحصل عليه المصارف من خلال حزمة الخدمات المقدمة من قبلها مثل:

- خدمات الحفظ الأمين للمعادن النفيسة والوثائق والمستندات المهمة .
- خدمات الضمانات والقبولات المصرفية .
- خدمات الاعتمادات المستندية والكفالات .
- صفقات القطع الأجنبي .
- خدمات التأمين .
- خدمات السمسرة .

ومن المعروف أنَّ هذا النوع من الدخل يتزايد في الوقت الحالي، وذلك لسعي جميع المصارف إلى التنويع في الخدمات التي تقدمها ولا سيما المصارف الكبيرة ومصارف مراكز الأعمال.

خامساً- مؤونة القروض المعدومة Loan Loss Provision:

تشير مؤونة القروض المعدومة إلى الاحتياطيات النقدية التي تشكّلها المصارف من أجل مواجهة أية خسائر في القروض المقدمة للعملاء. ويتوقف حجم هذه الاحتياطيات على الحالة الاقتصادية، ففي فترات الركود يكون حجم هذه الاحتياطيات أكبر نظر لتوقعات بحجم خسائر أكبر.

سادساً- المصاريف غير التشغيلية Non Interest Expenses:

تشكل المصاريف غير المرتبطة بمدفوعات الفوائد على الإيداعات ومجموع الرواتب، التجهيزات المكتبية إلى المصاريف غير التشغيلية، ومن المنطقي أن تزداد مع تطور العمل الصناعي يوماً بعد يوم.

وتعتمد المصاريف غير التشغيلية جزئياً على تكاليف طاقم العمل المرتبطة بعمليات التقييم الائتماني لطلبات التقدم للحصول على القروض والتي تتأثر بدورها بتركيبة الأصول في المصرف (نسبة الأموال المخصصة للإقراض). وتعتمد أيضاً المصاريف غير التشغيلية على تركيبة الخصوم، وذلك لأن معالجة الإيداعات الصغيرة عملية تستغرق وقتاً أكبر من الوقت الذي تستغرقه معالجة الإيداعات الكبيرة. إنَّ المصارف التي تسعى إلى تقديم المزيد من الخدمات غير التقليدية ستتكدب المزيد من المصاريف غير التشغيلية.

سابعاً- الأرباح أو الخسائر الرأسمالية Securities Gains(Losses) :

تشكّل الأرباح أو الخسائر الرأسمالية الفرق بين سعري البيع، والشراء للأصول الرأسمالية الثابتة، والمتداولة عموماً، والمتداولة خصوصاً، ولا سيما الأوراق المالية بأنواعها كافة من حيث الآجال أو من حيث الجهة التي تصدرها.

ثامناً- الدخل ما قبل الضريبة Income Before Tax:

يشكل الدخل ما قبل الضريبة الفرق بين صافي دخل الفوائد والدخل التشغيلي والأرباح الرأسمالية وبين المصاريف التشغيلية ومؤونة القروض المعدومة.

تاسعاً - الدخل الصافي Net Income:

ينتج الدخل الصافي بعد أن يتم طرح الضرائب من الدخل الناتج، ويقاس الدخل الصافي كنسبة مئوية من الأصول، وبالتالي نحصل على ما يسمى بالعائد على الأصول.

وتعتمد نسبة العائد على الأصول في المصرف على قراراته التي تحدد سياساته الأساسية التي يعتمد عليها عمل المصرف، بالإضافة إلى عوامل لا يمكن السيطرة عليها وترتبط بالوضع الاقتصادي وبالضوابط الحكومية، ويمكن تفسير التقلبات في هذه النسبة عن طريق تقييم التغيرات في مكوناتها.

ومن المعروف أنَّ إجمالي دخل الفوائد والمصاريف التشغيلية يتأثر بمصادر واستخدامات الأموال في المصرف وبالتغيرات في أسعار الفائدة. ويتأثر العائد على الأصول بجميع عناصر قائمة الدخل وبجميع السياسات والعوامل الأخرى التي تؤثر على هذه العناصر .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ خصائص أداء مصارف مراكز المال تختلف عن خصائص أداء المصارف الصغيرة ويعود ذلك إلى الاختلاف في تركيبة الميزانية العمومية لكل منها . فالمصارف الصغيرة تحصل على نسبة كبيرة من أموالها عن طريق الإيداعات الجارية التي لا توجد عليها فوائد وحسابات الادخار الصغيرة التي تتسم بمعدل فائدة منخفض نسبياً، بينما تشكل الإيداعات الضخمة التي يتحدد سعر الفائدة عليها من قبل السوق الجزء الأهم والأكبر من أموال مصارف مراكز المال، لذلك ينخفض هامش الفائدة الصافي عند مصارف مراكز المال عن ذلك الذي تحققه المصارف الصغيرة وبالتالي، ستكون نسبة العائد على الأصول عند مصارف مراكز المال متدنية ما لم يكن الدخل التشغيلي لديها نسبةً إلى الأصول مرتفعاً.

قياس الأداء الكلي للمصرف:

يمكن قياس الأداء الكلي للمصرف عن طريق حساب نسبة العائد على الأصول التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة، ويمكن أن يقاس عن طريق مقياس آخر وهو العائد على حقوق الملكية. يتأثر العائد على حقوق الملكية بعناصر قائمة الدخل التي تؤثر على العائد على الأصول إضافة إلى تأثيره بدرجة الرفع المالي لدى المصرف المدروس.

العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول × نسبة الرفع المالي

العائد على حقوق الملكية = الدخل الصافي / حقوق الملكية × ١٠٠

العائد على الأصول = الدخل الصافي / مجموع الأصول $\times 100$

نسبة الرفع المالي = مجموع الأصول / حقوق الملكية $\times 100$

مناقشة نسبة العائد على الأصول :

تساعد نسبة العائد على الأصول في توضيح الانحرافات في أداء المصرف، إلا أنها لا تحدد بالضبط السبب الذي يكمن وراء ذلك الأداء غير الجيد أو وراء تلك الانحرافات. ومن أسباب انخفاض معدل العائد على الأصول عن الحد المطلوب ما يأتي:

١- أن المصرف قد تحمل مصاريف فائدة إضافية من أجل جذب المزيد من الودائع، ولاسيما لو تطلب الأمر أن تدفع المصارف على مصادر أموالها سعر الفائدة السائد في السوق.

٢- انخفاض الفائدة على القروض والأوراق المالية التي يحصل عليها المصرف. وذلك لأنَّ المصرف قد يرتبط بدفع معدلات فائدة ثابتة قبل حدوث زيادة في أسعار الفائدة في السوق. إنَّ ارتفاع أو انخفاض عوائد الفائدة سوف يؤدي إلى انخفاض هامش الفائدة الصافي، وبالتالي إلى تدني نسبة العائد على الأصول .

٣- تتخفّض نسبة العائد على الأصول مع ارتفاع حجم القروض المعدومة .

ومن الملاحظ أنَّ المصارف التي تتخفّض لديها نسبة العائد على الأصول نسبياً تتحمل مصاريف غير تشغيلية ضخمة نسبياً مثل المصاريف الثابتة ومصاريف الإعلان.

تقييم درجة المخاطرة:

يجب الاهتمام بعنصر المخاطرة عند تقييم أداء المصرف ، وتوجد مقاييس كثيرة لتنبية هذا الغرض فيما لو كان التقييم لمصرف منفرد أو لمصرف بحد ذاته، ولكن وللأسف لا يوجد مقياس متفق عليه يتيح المقارنة بين المصارف التي تتمتع بدرجات مختلفة من المخاطرة ، كمخاطرة السيولة ومخاطرة الإعسار. ومن أكثر المقاييس استخداماً في قياس درجة المخاطرة في المصرف معامل بيتا ، الذي يمثل درجة حساسية عوائد أسهم المصرف إلى عوائد سوق رأس المال ككل .

ومن المعروف أنَّ المصرف الذي تكون عوائد أسهمه أقل حساسية للظروف الاقتصادية يتمتع بمعاملات بيتا منخفضة نسبياً، والسبب في ذلك قد يعود إلى إدارة المصرف التي ربما لا تتسم بالهجومية أو تتسم بالمحافظة إلى حدٍّ ما، وهذا ما يجعل عوائده أقل ارتباطاً بتحركات سوق الأسهم. وبالرغم من أن معامل بيتا يعكس الحساسية لظروف السوق، إلا أنه لا يأخذ بعين الاعتبار أي خصائص مرتبطة بظروف السوق. هذا يعني أنه لا يقيس المخاطرة غير المنتظمة، ويهتم وقيس فقط المخاطرة المنتظمة.

وتجدر الإشارة إلى أن معامل بيتا للمصرف يتغير من فترة إلى أخرى حسب نوع السياسة التي تنتهجها إدارة المصرف بين سياسة هجومية أو سياسة محافظة، فلو قرّرت إدارة المصرف إتباع سياسة أكثر هجومية، سينعكس ذلك بالضرورة على معامل بيتا الخاص به بالارتفاع، وبالتالي سيصبح أداؤه وبالتالي سعر سهمه أكثر تقلباً، وهذا لازدياد حساسية عوائد السهم للأوضاع الاقتصادية .

أسباب فشل المصارف:

يؤدي ضعف الأداء في المصارف في كثير من الأحيان إلى فشل المصارف .ولفشل المصارف العديد من الأسباب منها :

- ١- المشاكل التي تتولد عن حالات النصب والاحتيال .
- ٢- ازدياد حجم القروض المعدومة وحالات إفسار المقترضين .
- ٣- السحوبات غير العادية والطارئة للودائع والتي تتسبب بظهور أزمة السيولة .
- ٤- زيادة عمليات رفع الضوابط الحكومية عن الصناعة المصرفية .
- ٥- زيادة المنافسة المصرفية .